

٢ - تقرر أن يقوم الأمين العام بإبلاغ اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين والأربعين بجميع الالتزامات المعقودة بموجب أحكام هذا القرار، بالإضافة إلى الظروف المتعلقة بها، وأن يقدم تقديرات تكميلية إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بهذه الالتزامات؛

٣ - تقرر أن يقوم الأمين العام، إذا نشأت، نتيجة لقرار يتخذ مجلس الأمن، التزامات تتعلق بضيافة السلم والأمن يتتجاوز مجموعها المقدر ١٠ ملايين دولار، إما قبل الدورة التاسعة والثلاثين أو بين الدورتين التاسعة والثلاثين والأربعين للجمعية العامة، بالدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في هذه المسألة.

**الجلسة العامة ١٠٤**  
٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣

**٢٢٨/٣٨ - صندوق رأس المال المتداول لفترة السنين ١٩٨٥ - ١٩٨٤**

**إن الجمعية العامة**

تقرر ما يلي :

١ - يحدد صندوق رأس المال المتداول لفترة السنين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بمبلغ ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة؛

٢ - تقوم الدول الأعضاء بتقديم سلف إلى صندوق رأس المال المتداول وفقاً للجدول الذي أفرته الجمعية العامة لاشتراكات الدول الأعضاء في ميزانية سنة ١٩٨٤؛

٣ - يخصم من هذه السلف ما يلي :

(أ) المبالغ التي سُويت بما مجموعه ١٠٢٥٠٩٢ دولاراً المستحقة للدول الأعضاء نتيجة نقل مبالغ من حساب القائض إلى صندوق رأس المال المتداول في سنين ١٩٥٩ و ١٩٦٠؛

(ب) السلف النقدية المدفوعة من الدول الأعضاء إلى صندوق رأس المال المتداول عن فترة السنين ١٩٨٢ - ١٩٨٣، بموجب فرار الجمعية العامة ٢٣١/٣٦ باء المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١؛

٤ - إذا تجاوز مقدار المبالغ المقيدة لحساب أية دولة عضو والسلف التي دفعتها إلى صندوق رأس المال المتداول عن فترة السنين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ مقدار السلفة التي ينبغي أن تدفعها تلك الدولة العضو بموجب أحكام الفقرة ٢ أعلاه، يخصم مبلغ الزيادة من قيمة الاشتراكات المستحقة على تلك الدولة العضو عن فترة السنين ١٩٨٤ - ١٩٨٥؛

**٢٢٧/٣٨ - النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنين ١٩٨٤ - ١٩٨٥**

**إن الجمعية العامة**

١ - تأذن للأمين العام، رهنًا بالموافقة المسبقة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وبراعة النظام المالي للأمم المتحدة وأحكام الفقرة ٣ أدناه، بالدخول في التزامات في فترة السنين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ لمواجهة النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية الناشئة إما خلال فترة السنين أو بعدها، شريطة أن لا تكون موافقة اللجنة الاستشارية ضرورية لما يلي :

(أ) الالتزامات التي لا يتتجاوز مجموعها ٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة في أي سنة من فترة السنين ١٩٨٤ - ١٩٨٥، والتي يقر الأمين العام أنها تتعلق بضيافة السلم والأمن؛

(ب) الالتزامات التي يقرر رئيس مجلس العدل الدولي أنها تتعلق بالنفقات التي تنشأ عن :

١١ - تعيين القضاة الخاسرين (النظام الأساسي للمحكمة، المادة ٣١) بحيث لا تتجاوز النفقات الإجمالية ٢٠٠ ٠٠٠ دولار؛

١٢ - تعيين المساعدين (النظام الأساسي للمحكمة، المادة ٣٠)، أو استدعاء الشهود وتعيين الخبراء (النظام الأساسي للمحكمة، المادة ٥٠)، بحيث لا تتجاوز النفقات الإجمالية مبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار؛

١٣ - استمرار القضاة الذين لم يعد انتخابهم في مناصبهم (النظام الأساسي للمحكمة، الفقرة ٣ من المادة ١٣)، بحيث لا تتجاوز النفقات الإجمالية مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار؛

١٤ - دفع المعاشات التقاعدية ومصاريفات السفر ونقل الأئثار للقضاة التقاعدin، ومصاريفات السفر ونقل الأئثار ومنحة الاستقرار لأعضاء المحكمة، بحيث لا تتجاوز النفقات الإجمالية مبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار؛

١٥ - عقد جلسات للمحكمة خارج لاهاي (النظام الأساسي للمحكمة، المادة ٢٢) بحيث لا تتجاوز النفقات الإجمالية مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار؛

(ج) أية التزامات في فترة السنين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ لا تتجاوز مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار، يقر الأمين العام أنها لازمة للتدايير الأمنية المشتركة بين المنظمات وفقاً للفرع الرابع من فرار الجمعية العامة ٢٢٥/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١؛